متابعة/رياض شمسان

على مدى يومين ناقش مجلس الشورى برئاسة الأخ الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني، رئيس المجلس، موضوع الاستثمار في القطاع الصحي «الواقع والطموح»، وذلك بحضور عدد من الإخوة المسؤولين في الجهات ذات العلاقة، وقد تم إثراء الموضوع بمناقشات مستفيضة تمخضت عن توصيات إيجابية.

وعقب اختتام الاجتماعات التقت «الثورة» بمجموعة من الإخوة أعضاء مجلس الشورى وممثلي الجهات المشاركة لمعرفة وجهة نظرهم حول السبل الكفيلة لإحداث نقلة نوعية في عملية الاستثمار الصحي في بلادنا، وخرجنا بحصيلة من الاراء الهادفة والإيجابية:

عدد من اعضاء مجلس الشورى يتحدثون عن رؤيتهم تجاه تطوير الاستثمار الصحي:

النهوض بالخدمات الصحية يبدأ من الرقي بالقوانين

حان الوقت للاستفادة من تجارب الآخرين

الإشراف والمتابعة

□ الاخ محسن اليوسفي، عضو مجلس الشورى:

– يشكل الاستثمار الصحي أهمية كبيرة في حياتنا، وبالتالي فإن المعالجات المطلوبة لإحداث نقلة نوعية في هذا المجال تتمثل في التالي :

○ توفير المواقع المناسبة لإقامة المنشآت الصحية الاستثمارية، مزودة بكافة مرافق البنية التحتية.

○ ضرورة رفد المنشآت الصحية بالأطباء المتخصصين بالمؤهلات العالية، وكذا الكادر الطبي الآخر.

○ إعادة النظر في النظم والقوانين الخاصة بالاستثمار الصحي.

○ ضرورة الإشراف والمتابعة المستمرة للخدمات الطبية في هذه المنشآت.

الارتقاء بالخدمات

□ الاخ أحمد سالم الجبلي، عضو مجلس الشورى :

– مما لا شك فيه أن عملية الاستثمار الصحي تتطلب إحداث نقلة نوعية، وذلك من خلال القيام بالمعالجات التالية :

○ تنظيم خدمات المنشآت الطبية والصحية الخاصة وفق ضوابط ومعايير علمية وفنية حديثة، وبما يكفل الارتقاء بطبيعة ونوعية تلك الخدمات الإنسانية.

○ الاستفادة من نظم وقوانين بعض الدول العربية الشقيقة التي تشهد نقلات نوعية في هذا المجال، والعمل بها في بلادنا.

خطوات نحو التطوير

□ الاخ محمد عبدالله البطاني، عضو مجلس الشورى :

– إن الاستثمار في مجال التعليم والصحة مجال جديد في العالم الثالث، كما أن القطاع الخاص لا يمتلك تجربة إلا حديثاً، وقد بدأ التوجه إلى الاستثمار في هذا المجال، وكانت البدايات متواضعة، ولكن من سنة إلى أخرى يتحسن الاستثمار في التعليم والصحة في بلادنا، وهناك مستشفيات انشئت بالرغم من تواضعها، إلا أننا نشاهد إنشاء مستشفيات تحت الإنشاء بمواصفات عالمية، وهناك ماخذ كثيرة في هذا المجال، وهذا شيء طبيعي، والأهم من هذا كله أن هناك تطوراً وخطوات نحو التطوير، وسيظل التعليم والصحة مطلباً أساسياً ودائماً لشعبنا، حتى البلدان المتقدمة لا تزال تاخذ هذه القضايا فيها الأولوية، رغم التطور الهائل، إلاّ أن المجتمع يلعب دوراً كبيراً، وكذا منظمات المجتمع المدني.

المستثمر الجاد

□ القبطان سعيد عبدالله اليافعي، عضو مجلس الشورى :

– قبل الحديث عن دور القطاع الخاص في تطوير الخدمات الصحية يجب الإشارة أولاً إلى تحديد من تقع عليه مسؤولية تقديم الخدمات الصحية للمواطن، وأقول في هذا الصدد أن المسؤولية بكل وضوح تقع على عاتق الدولة دون أي شك، ولكن للدولة حرية اختيار السبيل المناسب لتقديم هذه الخدمة، فيمكن أن تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة في تقديم هذه الخدمات من مستشفيات ومستوصفات وعيادات ومعدات وادوية، كما كان معمولاً به في بعض الدول، ويمكن للدولة أن تشجع القطاع الخاص على تقديم بعض هذه الخدمات مثل المستشفيات والمستوصفات الخاصة، ولكن الدولة والحكومة، ممثلة بوزارة الصحة العامة والسكان، تظل مسؤولة عن الخدمات الصحية، اكانت حكومية أو خاصة، لأن الوزارة مسؤولة عن الترخيص لهذه المنشآت الصحية، وهي المسؤولة عن ترخيص استيراد الأدوية، وهي المسؤولة عن مؤهلات العاملين في القطاع الصحي من أطباء وصيادلة وممرضين، ومن أهم المعالجات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الصحي، هو حمايتهم من المتطفلين على هذا القطاع، فالسماح لكل من هب ودب أن يفتح مستشفى أو مستوصفاً دون وجود معايير، يمنع المستثمر الجاد من الدخول في هذا القطاع، لذلك يجب على الدولة، ممثلة بوزارة الصحة، أن تغلق كافة المنشآت الصحية المسماة بمستشفيات أو مستوصفات أو عيادات لا تتناسب مع المعايير الصحية لإنشاء مثل هذه الوحدات الصحية، وهنا سيأتي المستثمر الجاد الذي سيبني المستشفى التخصصي الصحيح ويقدم الخدمات المناسبة التي ستوفر على الدولة والمواطن عناء السفر إلى الخارج بمصاريفه الباهظة التي لا يستطيع تحملها إلا جزء بسيط من الشعب اليمني.

إعادة صياغة القوانين

□ الاخ علي أحمد ناصر السلامي، عضو مجلس الشورى، رئيس لجنة الصحة والسكان بالمجلس :

– إن خطط التنمية في كل مجالات الحياة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بصحة الإنسان، فالإنسان المريض لا يستطيع أن ينتج، لذلك نقول أن المنتج الجيد يقود إلى التنمية الجيدة، والمنتج الجيد هو الذي يتمتع بالصحة الجيدة، وعلى هذه القاعدة تركز تقرير لجنة الصحة والسكان حول الاستثمار في القطاع الصحي الخاص، والذي تمت مناقشته اليوم (امس)، حيث تناول التقرير الكثير من الجوانب التي يمكن أن تطور العمل الصحي الخاص، منها تفعيل قوانين وزارة الصحة العامة والسكان، وبالذات القانون الخاص بالمنشآت الطبية رقم (٦٠) لسنة ١٩٩٩م، المادة (١٠) والمادة (٣٧) حول المواصفات والمعايير الفنية والهندسية للمنشآت الطبية، وقانون مزاولة المهن الطبية والصيدلانية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٢م، وأرى أن على الحكومة أن تعيد صياغة قوانين وزارة الصحة العامة والسكان وقانون الاستثمار وقانون السلطة المحلية، بحيث تكون كلها متناسقة ومتكاملة تساعد في إيجاد رؤية واضحة للمستثمر بالدرجة الأولى، لأن تفعيل قوانين وزارة الصحة العامة والسكان وقانون الاستثمار وإعطاء تسهيلات استثمارية أكثر، وخاصة في الأرياف، سيحدث نقلة نوعية في مجال الصحة العامة.

الكادر الطبي المتخصص

□ الاخ يحيى الحباري، عضو مجلس الشورى :

– من وجهة نظري أن المعالجات المطلوبة لإحداث نقلة نوعية في عملية الاستثمار تتمثل في التالي :

○ العمل على متابعة ومراقبة تنفيذ القوانين المتعلقة بالمهن الطبية واللوائح المنفذة لها.

○ وضع قواعد لآداب وسلوكيات المهنة بالتنسيق مع النقابة.

○ تخصيص جزء من أراضي الدولة لإقامة مشاريع استثمارية صحية مزودة بالمواصفات الهندسية والصحية، كما هو معمول به في عدد من الدول العربية.

○ ضرورة تواجد الكادر الطبي المتخصص بالمؤهلات العالية، وكذا توفر الآلات والأجهزة والمعدات الطبية الحديثة.

تحديد مواقع للاستثمار

□ الاخ إبراهيم عبدالله صعيدي، عضو مجلس الشورى :

– في اعتقادي أن المعالجات المطلوبة تتمثل في التالي :

○ دعوة الحكومة، ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار، إلى تحديد مواقع للاستثمار في المجال الصحي على مستوى المحافظات وتجهيزها بالبنية التحتية الكاملة.

○ حث الحكومة على منح الصناعات الدوائية الوطنية الإعفاءات من رسوم تسجيل وإعادة تسجيل الأصناف الدوائية، ودعم الصناعة الوطنية من خلال التسجيل المجاني لأكبر عدد ممكن من الأصناف الدوائية.

○ أهمية توحيد جهود كل من وزارة الصحة العامة والسكان، ووزارة الصناعة، والاتحاد اليمني لمنتجي الأدوية، من أجل بلورة رؤية مشتركة بشأن تحديد المطالب التي يمكن من خلالها توفير الحماية للصناعات الدوائية الوطنية من منظور تحقيق استراتيجية دوائية وطنية، منها أدوار جميع الأطراف.

○ أهمية تطبيق وتفعيل قانون المنشآت الطبية الخاصة رقم (٦٠) لسنة ١٩٩٩م، وبما يهدف إلى الارتقاء بخدمات المنشآت الطبية الخاصة وتشجيع الاستثمار في المجال الطبي.

○ الحد من تعدد الجهات التي تقوم بعمليات فرض الرسوم والجبايات القانونية، وإيقاف الجهات غير القانونية عن فرض الرسوم والجبايات.

○ تخفيض نسبة الضرائب والجمركية، وكذا أسعار الكهرباء والمياه والضرائب والصرف الصحي، كون المنشآت الطبية مؤسسات خدمية وليست إنتاجية.

منشآت صحية نوعية

□ الدكتور محمد صالح قرعة، عضو مجلس الشورى :

– تعد صحة الإنسان من أهم ركائز النمو والتطور، لأن الإنسان هو هدف أي تنمية حقيقية، وبدونه لا يمكن إحراز أية نهضة، وفي هذا المقام فإن الاستثمار الصحي لابد أن يكون مدروساً لكي يؤدي مهمته الإنسانية في خلق وإيجاد منشآت صحية نوعية قادرة على خدمة الإنسان وتقديم خدمات راقية ومتطورة، فهذه مهمة أساسية لابد من الاضطلاع بها لإيجاد بنى صحية جيدة تسهل على المجتمع الحصول على هذه الخدمات الصحية بدلاً من السفر إلى الخارج، كون عدم وجودها في بلدنا بالمستوى المطلوب يجعل أعدادا متزايدة من عام إلى آخر تذهب للسفر إلى الخارج لغرض العلاج، فلو قمنا بتقدير وإحصاء ما يصرف على العلاج في الخارج، سواء المنصرف من قبل مؤسسات الدولة الرسمية أو من قبل أفراد المجتمع، لوجدنا أنه كان بالإمكان إنشاء مستشفيات متخصصة ومتطورة وبأعداد يمكن أن تشمل معظم أرجاء الوطن، لأننا في اليمن فعلاً نصرف مئات الملايين سنوياً على العلاج في الخارج، ولا يزال وضعنا الصحي في نفس وضعيته القديمة والمتهالكة، التي ليست في الوضع الذي يحظى بثقة المواطن، لا لقلة الكادر الطبي، ولكن لعدم إدخال الآلات والمعدات الطبية المتطورة، كما أننا في مجلس الشورى، ونحن نقف أمام قضية الاستثمار في قطاع الصحة، نود أن نؤكد على أهمية أن تقوم وزارة الصحة العامة والسكان، بل والحكومة كاملة، بدور ملموس في تطوير قطاع الصحة وتحديثه، وكذلك لابد من القيام بتقييم جدي وعلمي لمستوى المنشآت الصحية، الحكومية والخاصة، بحيث لا يعطى ترخيص أو لا يجدد لأي منشاة إلا إذا وجد أنها تمتلك الإمكانيات والقدرات الحقيقية لعلاج الإنسان وتقديم خدمة علاجية وتشخيصية حقيقية ومتطورة، وهذا ما نأمله من خلال هذه المناقشات التي دارت خلال اليومين الماضيين حول هذا القطاع الهام.

التخصصات الطبية العالية

□ الدكتور أحمد مكي، عضو مجلس الشورى :

– لقد نما الاستثمار في القطاع الصحي نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة لتشجيع الدولة وحاجة المجتمع لإيجاد علاج رديف للعلاج الحكومي، خاصة في ظل ازدحام المؤسسات الحكومية ومتطلبات بعض المرضى لخدمات فندقية أجود وسرعة الدخول إلى المستشفى، وأغلب هذه المؤسسات تقوم بخدمات جيدة وأحياناً في مناطق لا تصل إليها الخدمات الحكومية، ونأمل أن تتجه خدمات القطاع الخاص إلى الجانب الوقائي والالتزام بالإحصائيات الحيوية وتقديمها إلى وزارة الصحة العامة والسكان، وهناك جانب أخلاقي وإنساني نأمل أن تلتزم به المنشآت الطبية الخاصة نحو المريض، وأن تراعي الجودة في العمل والتحديث للآلات والمعدات بصورة منتظمة، وكذلك التخصصات العالية للكادر الطبي العامل به، حتى يكون ناجحاً من الناحية الطبية والاجتماعية.

الإشراف المباشر

□ الاخ علي الخضر السعيدي، عضو مجلس الشورى :

– في البداية أؤكد على أهمية هذا الموضوع، حيث أن المعالجات تقع على عاتق الحكومة، ممثلة بوزارة الصحة العامة والسكان، لأن ذلك من صميم اختصاصها من خلال إصدار القوانين المنظمة لهذا الجانب، وإعطاء التسهيلات الكاملة والكافية لجلب المستثمر، سواء أكان يمنياً أو أجنبياً، والإشراف المباشر، ومتابعة هذه القوانين، وكذلك مهمة الحكومة، ممثلة بوزارة الداخلية، في إيجاد الأمن والاستقرار حتى يطمئن المستثمر، وبدون تلك الإجراءات لن يكون هناك استثمار بمعنى الكلمة، وكذلك إعادة النظر في القوانين الحالية.

دعم القطاع الناشئ

□ الدكتور عبدالمجيد الخليدي، وكيل وزارة الصحة العامة والسكان :

– لإحداث نقلة نوعية في مجال الاستثمار في القطاع الصحي لابد من وجود لوائح وقوانين منظمة لعمل هذا القطاع، ولابد من وجود توجه واضح لدعم هذا القطاع الناشئ الذي يقدم خدمات جليلة للمرضى اليمنيين وغير اليمنيين، فهو يوفر مئات الملايين من الدولارات – بعدم خروجها من اليمن – ويوفر للمرضى خدمات جيدة بتكلفة أقل مما يحدث في البلدان الأخرى التي يقصدها المرضى اليمنيون، ويوفر أعمالاً للأطباء والصيادلة والفنات الطبية المساعدة والفنات الإدارية والفنات الأخرى التي تعمل في هذه المؤسسات من اليمنيين، فهذا القطاع يشكل علامة مضيئة في النهضة الصحية والطبية في اليمن، ويعمل على تخفيف العبء على المستشفيات الحكومية، وأسعاره ليست غالية، ويسهم إسهاماً إيجابياً في تقديم الخدمات الصحية والطبية والصيدلانية في مناطق شاسعة من اليمن، وقد أصبح القطاع الطبي ذا دور تعليمي وتاهيلي وتطويري، والصناعة الدوائية كذلك بحاجة إلى دعم وتبن وتشجيع حتى تستطيع أن تقف على ساقين قويين وتسهم في تطوير الصناعة الدوائية والتعليم الصيدلاني وبحوث الدواء ولكي تغطي احتياجات السوق مستقبلاً من الدواء والمستلزمات الصيدلانية، بل إن على الحكومة أن تدعمها حتى تستطيع أن تنافس الشركات الدوائية الأخرى في التصدير إلى خارج اليمن، ومن خلال رفع الجودة ورفع الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي سيشغل مئات الآلاف من العاملين في هذا القطاع عند تطوره، وسيرفد الخزينة العامة بمئات الملايين من الدولارات جراء التصدير، ونحن على ثقة بأن القيادة السياسية، ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، ستولي هذا القطاع جل اهتمامها (مجال الصحة، ومجال الاستثمار في القطاع الصحي، ومجال الصناعة الدوائية).

إيجاد مجلس وطني

□ الاخ عبدالكريم مطير، رئيس الهيئة العامة للاستثمار :

– إن المعالجات المطلوبة لإحداث نقلة نوعية في عملية الاستثمار تتمثل في التالي :

○ تحديد حقوق وواجبات الاستثمار الصحي، والرقابة الصارمة على تنفيذها.

○ إيجاد مجلس طبي بوزارة الصحة العامة والسكان يشترك فيه القطاع الخاص الصحي بغرض تقييم عمل المستشفيات ونشر نتائج أعمالها.

○ توفير أراض مناسبة ومجانية في مختلف محافظات الجمهورية تخصص لإقامة المشروعات الصحية.

○ تخفيف الأعباء المالية المطلوبة من مشاريع القطاع الصحي وعلى مختلف المستويات.

○ تغيير الخطاب الإعلامي لصالح الطبيب اليمني وبغرض التخلص من العلاج في الخارج.

تحديث المعاهد الصحية

□ الدكتور قحطان محمد الزبيدي، أمين عام جمعية المنشآت الطبية الخاصة :

– في نظري أن المعالجات المطلوبة لإحداث نقلة نوعية في الاستثمار تتمثل في التالي :

○ عقد مؤتمر وطني لجميع المستشفيات والمستوصفات الخاصة، حيث أن عددها أكثر من (٦٠٠) مستشفى ومستوصف ومركز خاص.

○ عمل استراتيجية مستقبلية وطنية للقطاع الصحي بشكل عام، وتطويره وتحديثه، بحيث يقدم خدمات جيدة وأفضل مما هو موجود.

○ إعادة توزيع الكادر الطبي المتخصص، الذي يعمل في المدن، على الأرياف.

○ العمل على تحديث المستشفيات، الحكومية والخاصة.

○ العمل على وضع آلية لتاهيل وتدريب الكوادر الطبية.

○ تطوير وتحديث المعاهد الصحية اليمنية وإعادة هيكلتها.

○ تطوير الإدارة العامة للتثقيف والإعلام الصحي.

تصوير/ناشر سيف

محسن اليوسفي

أحمد سالم الجبلي

محمد عبدالله البطاني

سعيد عبدالله اليافعي

يحيى الحباري

إبراهيم صعيدي

أحمد مكي

محمد صالح قرعة

علي الخضر السعيدي

عبدالمجيد الخليدي

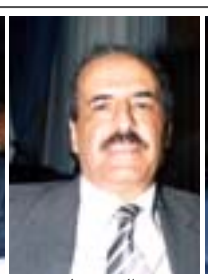
عبدالكريم مطير

قحطان محمد الزبيدي

علي أحمد ناصر السلامي

□ينبغي رفد المنشآت الصحية بالأطباء المتخصصين والكفاءات العالية